

الجلسة الثالثة عشر المقرر عقدها في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاحد الواقع في 17/ جمادى الأولى/ 1441 هجرية الموافق 2020/1/12 ميلادية.

- أ- قرار اللجنة المالية رقم (3) تاريخ 2020/1/9 والمتضمن:

1- مشروع قانون موازنة العامة للسنة المالية 2020.

2- مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2020.

ب- مناقشة مشروع القانونين من قبل أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة النواب المحترمين.

السيد خميس عطية: بسم الله الرحمن الرحيم.

سعادة الرئيس بداية قبل الشروع بالحديث بكلمتي أريد أن أتحدث على ما كانت لك مداخله فيه وكنت أنا مركز في مداخلتي حول موضوع استيراد الغاز من الصهاينة والذي نرفضه وبما أن رئيس المجلس المهندس عاطف الطراونة قد ذكر والمجلس أخذ قراره الآن بأن هنالك جلسة خاصة لهذا الموضوع الذي هو قرار اللجنة القانونية فإنني سأؤجل الحديث حول الغاز إلى جلسة المناقشة العامة والمخصصة للغاز.

الزملاء الأفاضل والزميلات الفاضلات ، أبناء شعبنا الأردني الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في البداية اسمحوا أن أتقدم بخالص العزاء والمواساة للشعب العماني الشقيق، وللإخوة في البرلمان العماني، على رحيل جلالة السلطان قابوس بن سعيد، والذي عرفناه في الأردن محبا لشعب الأردن ولقيادتنا الهاشمية، فالسلطان قابوس كان قائدا عربيا يحرص على التواصل مع الجميع، واختط لسلطنه عمان سياسة حكيمة في التعامل مع التطورات على الساحة العربية والإقليمية، رحم الله السلطان قابوس باني نهضة عمان الحديثة، وندعو الله ان يحفظ جلالة السلطان هيثم بن طارق الذي سيواصل مسيرة التطور والتحديث في عُمان.

الزملاء الأكارم والزميلات الفاضلات:

ونحن نناقش الاستحقاق الدستوري لمشروع موازنة الدولة لعام 2020 ومشروع موازنة الوحدات الحكومية، أعلم جيداً أن هناك من يقول (لا يجرؤ احد من النواب على حجب هذه الثقة عن الموازنة) لأن فيها مخصصات لزيادة رواتب الموظفين في القطاع العام، ونحن دائماً نطالب بزيادة الرواتب وقد تحقق، ونشيد بل نشكر الحكومة على زياده الرواتب .

ولكن الوضع مختلف تماماً، فالأمر متعلق بسياسات اقتصادية ونهج اقتصادي أوصلنا إلى أزمة اقتصادية عميقة، كنا بحاجة إلى موازنة استثنائية تعالج الوضع الاستثنائي في الاقتصاد الوطني الذي دخل في مرحلة خطيرة عنوانها الركود والانتظار، فالبطالة استفحلت، والفقر في ازدياد، وظاهرة تسريح العمال أصبحت شائعة لدى منشآتنا الصناعية والتجارية، وهجرة رؤوس الأموال وخاصة في قطاعات الصناعة والإنشاءات والشقق السكنية أصبحت أيضاً ظاهرة ماثلة للعيان وهنا أتحدث عن الهجرة إلى الخارج.

الزملاء والزميلات:

إننا في حالة استعصاء اقتصادي وأزمة اقتصادية عميقة، وتتجلى مظاهرها في الأسواق، وفي ارتفاع الأسعار، والحالة المعيشية لشعبنا، بل وصلنا إلى مرحلة قد تغيب فيها صناعاتنا الوطنية، وهذا كله بفعل سياسات اقتصادية "عاجزة" وغير قادرة على مواجهة التطورات في الإقليم، وخاصة إغلاق الحدود مع سوريا والعراق .

وهنا بات واضحاً عجز أو عدم قدرة النخب صاحبة القرار، وصانعة السياسات الاقتصادية في بلادنا، على إخراجنا من الأزمة الاقتصادية، لأنها تفكر دائماً بخيارات عادية ومن داخل الصندوق، بل أنها لا تعرف إلا وصفات وبرامج صندوق النقد الدولي، الذي لا يعرف أيضاً إلا لغة الأرقام ولغة إفقار الشعوب في إطار تبعية الشعوب الفقيرة لصالح الشركات المتعددة الجنسيات، التي باتت اليوم هي من تتحكم في القرار الاقتصادي العالمي، ودعوني هنا أشيد بتصريحات وزير المالية الحالي المتعلقة برفض إملاءات صندوق النقد الدولي، ونطالب بتعزيز هذه التصريحات لكي تصبح سياسات رسمية للحكومة والدولة.

إن المطلوب سعادة الرئيس من الحكومة ومجلس النواب والفعاليات السياسية والاقتصادية، التفكير في سياسة اقتصادية مختلفة عنوانها "وقف التعامل مع وصفات صندوق النقد الدولي"، من خلال تجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها لنا النخب الاقتصادية صاحبة القرار الاقتصادي، علينا أن نتجاوز هذه الخطوط الحمراء، والبداة باتباع سياسة اقتصادية نابعة من ذاتنا، وهنا اقترح أن نبدأ

بمسار اقتصادي جديد عنوانه إعادة دور الدولة في الدورة الاقتصادية، وتعزيز دور الصناعة الوطنية ودعمها من خلال إجراءات تشريعية تحمي هذه الصناعات، فالعالم اليوم كله يتخذ إجراءات حمائية للصناعات الوطنية، والعمل على تشجيع الشباب لإنشاء مشاريع صغيرة تكون مدعومة من الدولة من خلال قروض بلا فائدة .

الزميلات الفاضلات والزملاء الأكارم:

أن الوضع مختلف فعلا من الناحية الوطنية وجاءتنا الحكومة باستيراد الغاز الفلسطيني المسروق من الصهاينة، وهنا أطالب بإلغاء هذه الاتفاقية التي يرفضها شعبنا ورفضها مجلس النواب، كما أعلن بانني لن أوافق على الموازنة ما دامت فيها مخصصات لاستيراد الغاز من الصهاينة.

الزملاء والزميلات:

إن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن إنجازه دون أن ننجز إصلاحا سياسيا متكاملًا يدفعنا نحو دولة المواطنة والتعددية الحزبية، وهذا يتطلب منا إجراء تعديلات دستورية تحقق المشاركة الشعبية في صنع القرار، وأول هذه التعديلات هو آلية تشكيل الحكومات، وأيضاً معالجة الخلل في المادة الدستورية المتعلقة باستقالة الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها، فهذه المادة بحاجة إلى دراسة معمقة من جديد حتى لا نضع قيودا أمام صاحب القرار الدستوري.

سعادة الرئيس الفاضل:

هناك قضايا اقتصادية نؤكد على أهميتها، وأبرزها مطالبة الحكومة التقدم بمشروع قانون لضريبة المبيعات يخفض ضريبة المبيعات، وهنا قمنا كنواب بإرسال اقتراح بقانون بهذا الخصوص، لأن تخفيض ضريبة المبيعات أصبح واجبا من أجل تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية والتخفيف على المواطنين، كما أطالب الحكومة بإرسال مشروع قانون يمنع الضمان الاجتماعي أو الوحدة الاستثمارية فيه من شراء سندات حكومية، ويمنع الحكومة أيضاً من الاقتراض من أموال الضمان الاجتماعي.

كما أؤكد على أن مشروع الباص السريع في العاصمة هو مشروع استراتيجي تحتاج له العاصمة، ولكن هناك أضرار تجارية وقعت على الكثير من التجار والمحلات التجارية، لذلك يجب العمل على تعويض هؤلاء التجار المتضررين ماليا نتيجة هذا المشروع الحيوي.

كما أكد على قضية إلغاء ضريبة المسققات التي تضعها البلديات وأمانه عمان على العقار غير المشغول، فهذه الضريبة يجب أن تستوفى فقط على العقار المشغول أما إذا كان فارغا فلا يجوز وضع هذه الضريبة، ويجب إعادة النظر بتخمين العقارات بصورة عادلة، والتي أصبحت ترهق كاهل مستثمري العقار.

وأطالب من الحكومة الاهتمام بالوضع الصحي، الذي يحتاج إلى توفير الرعاية الصحية والعلاج لكل المواطنين، وهنا بالتحديد أطالب بتوفير كل مطالب الأطباء في المستشفيات الحكومية، وتوفير الأجهزة وأطباء الاختصاص، كما أطالب من الدولة بدعم الخدمات الطبية الملكية، ووضع خطة عاجلة لسداد الديوان المترتبة على الخدمات الطبية الملكية، والتي بلغت 376 مليون دينار، فالخدمات الطبية تستحق الدعم، بل أن دعمها واجب وضروري، لأنها تقدم الخدمات الصحية لحوالي 38 بالمائة من الأردنيين، كما أطالب من الحكومة تعديل قانون المالكين والمستأجرين.

وفي الختام، أكد بأن الحل دائما يكون وطنيا بعيدا عن الوصفات الخارجية، وأكد على أهمية تشجيع الاستثمار، وتسهيل الإجراءات على المستثمرين بشكل فعلي لا بشكل لفظي، كما أكد على تعزيز الشفافية وقيم العدالة والمساواة، وبناء قدراتنا الاقتصادية الذاتية، وإعادة الاعتبار للطبقة الوسطى التي تلاشت بفعل سياسة الغلاء ورفع الأسعار.

وانتهاج سياسة جديدة للطاقة تعتمد على الطاقة البديلة، والتأكيد دوما على محاربة الفساد بشقيه المالي والإداري، فلا حصانه لفساد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته